لو طبقت لأدت إلى تخفيف الأزمة الإسكانية

الحويلة : حملة «ناطر بيت» نموذج مشرف للعمل المدني الشعبي

■ ندعو الحكومة إلى سرعة إيجاد حلول عملية لحل «الإسكانية» التي باتت تؤرق الأسر وتهددها بعدم استقرارها

محمد الحويلة

■ للحد من ارتفاع أسعار العقارات يجب فرض ضرائب على البيوت التي تبلغ قيمتها أكثر من 250 ألف دينار

دعا النائب الدكتور محمد الحويلة الحكومة الى سرعة إيجاد حلول عملية لحل القضية الإسكانية التي باتت تؤرق الأسر الكويتية وتهددها بعدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة الانتظار لسنوات طويلة لحين الحصول على حق الرعاية السكنية من الدولة رغم ما تتمتع به الكويت من وفرات مالية سنويا.

وقال الحويلة في تصريح صحافي : ان حملة «ناطر بيت» تعد نموذجا مشرفا للعمل المدني الشعبي الذي يتبنى القضية الإسكانية سواء من خلال الفعاليات او تقديم المقترحات العملية التي لو طبقت لأدت الى التخفيف من حدة الأزمة الإسكانية. مشيرا الى انه سيتبنى مقترحات الحملة فيما يتعلق بخارطة الطريق التي قدمتها لحل أزمة الاسكان ، متمنيا على الحكومة العمل بهذه المقترحات بأسرع وقت ممكن.

وأشار الى ان الهدف الأساسي وفق خارطة طريق الحملة والذي يتبناه هو توزيع ما لا يقل عن 12 الف وحدة سكنية سنويا مما يساعد في تغطية الطلبات السنوي التي تقدر بأكثر من 8 الاف طلب سنوي. وتساعد الوحدات الإضافية الموزعة في التقليل من لائحة الانتظار مما يساهم بانخفاض اسعار العقار بشكل معقول ، مشيرا الى انه سيتبنى التشريعات التي تحقق هذا الهدف على حل الازمة.

وذكر الحويلة ان المقترحات التشريعية المقدمة من حملة ناطر بيت وسيتبناها ابرزها تشريع قوانين بتأسيس شركات التطوير العقارية وإعطائها صفة الاستعجال مما يساهم بتخطي العقبات البيروقراطية مما يساهم في توزيع الاراضي بشكل اسرع.

وتابع : وهناك جانب تشريعي اخر يساعد في رفع تكلفة احتكار الاراضي الفضاء. وهو مطبق في دول أخرى مثل مصر. وهو قانون يغرم ملاك الاراضي نسب متزايدة في حال عدم تطويرها مما يفرض ضغط مالي يساعد في بناء الاراضي بسرعة. ويحمي المواطنين من احتكار الشركات العقارية للاراضي لفترة طويلة. ويجب ان يبدأ حساب الضريبة من اول سنة وتزيد حتى تصبح قيمة الضريبة اكثر من قيمة الأرض بعد 3 سنوات ويضطر المالك لتسليم الأرض للدولة بعد فشله في تطويرها. ونفس القانون يجب ان يطبق على الجميع من مواطنين وشركات حتى لا يتم التحايل عن طريق نقل ملكيات الاراضي من الشركات الى المواطنين كما هو حاصل الآن.

وزاد الحويلة : وللحد من ارتفاع اسعار العقار السكني الذي وصل لمستويات خيالية، يجب فرض ضرائب على البيوت التي تبلغ قيمتها اكثر من 250 الف دينار. وأصحاب هذه البيوت يعتبرون مليونيرات بالدولار. لذلك لن يضر المليونير دفع ضرائب بمعدل 5 في المئة بشكل سنوي حسب سعر البيت بالسوق. وهذا القانون يساعد في استقرار الأسعار بسبب اضطرار ملاك البيوت الغالية الى بيع بيوتهم في حال عدم قدرتهم على دفع ضريبة البيوت.

وأشار الحويلة الى ضرورة ان تقدم الحكومة لمجلس الامة تقارير دورية عن المشاريع الإسكانية وبيان الخطة المستهدفة موزعة زمنيا وبيان ما تم إنجازه وما لم يتم وأسباب عدم الإنجاز ومحاسبة المقصرين لافتا الى انه ويجب ان توفر الحكومة جدول زمني لتوزيع اراضي بشكل سنوي.

طالب بتعاون «المواصلات» و«الداخلية» في تتبع البرامج المخلة

الحمدان: دور رجال مباحث الآداب يستحق الإشادة

حمود الحمدان

ثمن النائب حمود الحمدان الدور الذي يلعبه رجال مباحث الآداب في وزارة الداخلية في محاربة الرذيلة ومداهمة أوكار الدعارة والفساد والقبض على مرتاديها وسرعة التوصل إلى من يسعى لنشر الرذيلة والأفعال الفاضحة عبر بثها في الانترنت وتشرها في أوساط المجتمع الكويتي المسلم المحافظ، مشيرا إلى أن رجال الداخلية يستحقون منا كل الشكر والتقدير والدعم في أدائهم لعملهم وحفاظهم على بلادهم. وقال إن نواب الأمة يمدون يد التعاون لرجال الداخلية لتقديم أي تشريعات يمكنها دعم عملهم في تعزيز الفضيلة ومحاربة الرذيلة في كل مكان ومهما كان مرتكبها، مشيرا إلى انه يجب أن تتعامل الداخلية مع السيارات المشبوهة التي تتواجد في الساحات المجاورة لمنازل المواطنين، أو في مواقف سيارات المدارس والمباني العامة في مختلف مناطق الكويت ويكون ركابها في أوضاع مخلة بالآداب العامة أو غير لائقة، بالإضافة إلى ما يشاهده بعض مرتادي الجزر الكويتية من مناظر مخلة وغريبة عن المجتمع الكويتي.

واضاف الحمدان ان المجتمع الكويتي جبل على الأخلاق الإسلامية الحميدة والعادات والقيم الأصيلة وما يحدث من حالات فردية مخلة في الآداب لم تصل إلى حد الظاهرة إلا أن على مؤسسات المجتمع التعاون في محاربتها والقيام بواجباتها والضرب بيد من حديد للقضاء عليها ونحن نشد على أيديهم في ذلك، محذرا في الوقت نفسه من أي تجاوز في تطبيق القانون وموادة التي لم تفرق بين مواطن ومقيم، وحددت الجريمة وعقوبتها ولم تكتف بأخذ تعهد على المتهمين ثم صرفهم ، وخصوصا المواد 198 و200 من قانون الجزاء التي نصت على جريمة الفعل الفاضح بالطريق العام والتحريض على الفسق والفجور.

وطالب الحمدان في هذا الصدد إلى ان تتعاون وزارتا المواصلات والداخلية في متابعة ومنع البرامج الموجودة في الانترنت وفي الهواتف الذكية والتي تهدف إلى تسهيل الرذيلة والشذوذ والإعلام عن أماكنها وتسهيل ارتيادها، وتتبع مصدرها والقبض على مروجيها من أصحاب الرذيلة والفساد والدعارة والخنا، لافتا إلى أن الهواتف الذكية والانترنت أصبح في متناول الجميع، وقد يسهل لأهل الرذيلة اصطياد العفيفات والأطفال الذين يستخدم بعضهم مثل هذه البرامج بلا وعي منهم لأهدافها وما ستؤول إليه الأمور، فكما أن مهمة الدولة الحفاظ على امن البلد فعليها الحفاظ على الفضيلة والأصالة في المجتمع الكويتي في وسط الدعوات التغريبية والإفسادية المنتشرة هذه الأيام، ونسال الله أن يحمي البلاد والعباد من كيد الكائدين وتخطيط المفسدين، ومن كل متربص بنا.

البدر: إطلاق مهرجان تسويقي أول خميس من كل شهر في جمعية الضاحية والمنصورية لمدة عام

■ حريصون أشد الحرص على التواصل مع المساهمين وأهالي المنطقة وتعريفهم بكل ما هو جديد

علي الرشيد البدر

كشف امين صندوق جمعية الضاحية والمنصورية التعاونية ورئيس اللجنة التجارية علي الرشيد البدر عن الانتهاء من وضع خطة تسويقية لإطلاق المهرجانات المتنوعة لمدة عام كامل، حيث سيشهد الأسبوع الاول من كل شهر مهرجانا تسويقيا ضخما يبدا يوم الخميس ويستمر لمدة اسبوعين، تشارك فيه كبرى الشركات ويشتمل على أكثر من 150 صنفا من السلع الأساسية والاستهلاكية الاكثر طلبا.

وأكد في تصريح صحافي ان الإدارة التنفيذية قامت بالتفاوض مع الشركات وتم التوصل إلى الاتفاق على توفير كميات كبيرة من السلع المشمولة بالمهرجانات وذلك بهدف توفيرها لرواد السوق وضمان عدم انقطاعها خلال أيام المهرجان التي يتوقع أن يجتذب المستهلكين من المنطقة وخارجها لما يشتمل عليه من تخفيضات حقيقية ونوعيات ذات جودة عالية.

وأشار البدر إلى أن المهرجان الشهري سيكون فرصة طيبة لتعزيز المركز المالي وزيادة نسبة المبيعات والارباح إلى جانب تعزيز الثقة المتبادلة مع المساهمين الكرام من خلال سياسة تسويقية تم وضعها بحذر وعناية فائقة، ونالت قبول وموافقة جميع اعضاء مجلس الإدارة الذين يعملون جاهدين لتحقيق نتائج أفضل خلال الايام المقبلة.

وفيما يتعلق بالعروض الدائمة على بعض المنتجات بين البدر اننا حريصون على استمرارية العروض والحصول على اسعار مميزة للغاية وانتهينا من الاتفاق مع أكثر 10 شركات مبيعا في السوق المركزي لتوفير مجموعة من السلع تلبي احتياجات المستهلكين بالاسعار المناسبة تكون حاضرة في أوقات متنوعة لضمان انسيابية المبيعات وتحقيق أفضل النتائج. وأوضح أن مهرجان العودة إلى المدارس الذي اختتم قبل ايام حقق أعلى نسبة مبيعات في تاريخ الجمعية.

وأعلن أن الجمعية تقوم حاليا بالتحضيرات لإطلاق مهرجان لوازم البر والرحلات وعملت على التواصل مع الشركات المعنية لتقديم عروضها بما يتناسب مع قدرة المستهلكين المالية واحتياجاتهم الضرورية، مبديا سروره للنتائج المحققة على أرض الواقع ومعربا عن امله في الاستمرار على هذا النهج وتحقيق المزيد خلال الأيام المقبلة.

تتمات

المواجهة المرتقبة

وأوضحت المصادر أن المؤشرات تبين تمسك كل طرف بموقفه ، وهو ما يؤكد ان الأزمة آتية لا ريب فيها ، خصوصا في ظل وجود عدد من الوزراء باتوا مستهدفين بقوة بمواجهة استجوابات في دور الانعقاد المقبل ، وهو ما سيدفع بالمواجهة – في تقدير تلك المصادر – إلى حدود قصوى ربما لا تكون في حسبان الكثيرين.

أضافت أن الكثير من أعضاء مجلس الأمة الحالي لديهم هاجس من أن يتهموا بالانحياز إلى الحكومة ، والخضوع لإملاءاتها ورغباتها ، ولذلك فربما يدفع البعض منهم إلى التعجيل بتفعيل أدواتهم الدستورية ، للخلاص من هذا الهاجس ، وإنهاء تلك السمعة التي التصقت بالمجلس ، وصورته «هادئا مستأنسا» ، على حساب المصلحة العامة ، مستشهدة في هذا الصدد بما أعلنه غير نائب خلال الفترة الأخيرة في أحاديث صحافية وتلفزيونية وندوات جماهيرية أيضا ، كان آخرها للنائبين د. يوسف الزلزلة ود. معصومة المبارك ، حيث أكد الأول أنه «إذا استمرت هذه الحكومة «الفاشلة» بنفس تشكيلتها ، فهناك موجة غير مسبوقة من الاستجوابات ستواجهها» ، فيما اعتبرت د. معصومة المبارك أن «التخبط في جميع الوزارات يدفعنا إلى توجيه المساءلة لرئيس الوزراء مباشرة» ، وأن مجلس الأمة «يريد التبرؤ من تهمة التبعية للحكومة ، في ضوء ردة الفعل السلبية لدى الشارع ،جراء تأجيل المجلس المبطل السابق للاستجوابات».

المصادر ذاتها رفضت تحديد الوزراء المعرضين للتغيير أكثر من غيرهم ، مكتفية بالقول : «إن الوزراء المستهدفين بالاستجوابات سيكونون على الأرجح هم ضحايا التعديل المتوقع ، استبعادا أو تدويرا».

من جهة أخرى شدد النائب رياض العدساني على أن «الملاحظات النيابية باتت أكثر تشعبا منذ أي وقت سبق، لاسيما مع تدهور الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وعلى رأسها انخفاض مخيف في الخدمات الصحية والتعليمية ، ما أدى إلى لجوء الأسر الكويتية إلى القطاع الخاص ، حرصا على سلامة أسرهم ، وطمعا لمستوى تعليمي أفضل ، والذي أسفر في نهاية المطاف بشكل مباشر إلى زيادة المسؤوليات والأعباء المالية على كاهل أرباب الأسر».

ولفت إلى ضرورة أن «تضع الحكومة خلال الفترة المقبلة المعالجة اللازمة تجاه أزمة البطالة التي وصلت إلى نحو 20 ألف عاطل عن العمل، إضافة إلى عدد كبير من المسرحين من القطاع الأهلي»، مستغربا «هذه الأرقام في دولة كثافتها السكانية صغيرة جدا مقارنة بالدول الأخرى»،مبينا أن «المطلوب أن يتم تطبيق العمل في قانون دعم العمالة الوطنية وتوظيفها في القطاع الأهلي».

بدوره أعلن النائب خليل الصالح أنه سيقدم مقترحا بقانون لتطبيق التأمين الصحي على المتقاعدين، مبينا أن « قضية التأمين الصحي فرضت نفسها في ظل الوضع الحالي وليست ترفا».

واشار إلى ان في مقترحه « سيتم التأمين على كل المتقاعدين بمشاركة مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفق رسوم رمزية يتم دفعها من قبل المؤسسة»، مؤكدا أن « إقرار مثل هذا المقترح من شأنه أن يخفف كثيرا من معاناة شريحة المتقاعدين».

إلى ذلك ذكرت مصادر برلمانية أن عددا من النواب يعتزمون تقديم قانون جديد لاسقاط فوائد قروض المواطنين ،لقناعتهم أن قانون صندوق الاسرة لا يعالج المشكلة ، ولم يرفع المعاناة عن كاهل المقترضين.

وأوضحت المصادر أن هؤلاء النواب وجدوا من الحكومة اصرارا على عدم تغيير قانون صندوق الاسرة ، وهي متمسكة برأي مفاده انه يعالج القضية ، رغم اليقين بانه خلاف ذلك.

الاتحاد الجمركي

التعاون المالي والاقتصادي الـ97 بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون إنه تم الاتفاق على آلية انتقال السلع بين دول المجلس من خلال التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية.

وأضاف انه سيتم تشكيل فريق مشترك من الجهات الفنية والمسؤولة عن الشؤون المالية في ادارات الجمارك بدول المجلس لتقديم تصور للبرنامج الالي المناسب لتطبيق الية التحويل الالي المباشر للرسوم الجمركية مع تقييم هذه الالية بعد مضي ثلاث سنوات من تطبيقها.

وأشار إلى أن من اهم القرارات المتخذة في الاجتماع يتعلق أيضا بالموافقة على محضر اجتماع لجنة المحافظين وما تضمنه من توصيات بشأن المواضيع الخاصة بغسيل الأموال ولجنة المدفوعات إضافة الى استحداث وظائف في الادارة المعنية بمواضيع مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في الأمانة العامة لمجلس التعاون.

وأوضح انه تم كذلك الاتفاق على احالة خطاب وزير المالية بمملكة البحرين بشأن معالجة تعهد الدول الاعضاء المستفيدة من بعض المشاريع التنموية بإعفاء جميع المعاملات وموجودات تلك المشاريع من جميع الضرائب والرسوم الجمركية الى لجنة الاتحاد الجمركي لدراسته ورفعه للجنة التعاون المالي والاقتصادي في الاجتماع المقبل.

وذكر انه تمت الموافقة على قيام فريق مختص بزيارة الدول الاعضاء من اجل اعداد تقرير مفصل بشأن مدى تطبيق الدول الاعضاء للقرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الاعلى.

وحول النظام الضريبي الموحد افاد الشيخ سالم بان الوزراء اطلعوا على ما تم انجازه من قبل الفريق المختص المكلف بوضع النظام وتم التوجيه بإنهاء كل المواضيع المتعلقة به قبل الاجتماع المقبل للجنة التعاون المالي والاقتصادي في مايو 2014 مع الموافقة على تمديد عقد الدراسة مع شركة «بي.دبليو.سي» لاستكمال وضع النظام الضريبي الخليجي.

وذكر ان وزراء المالية وافقوا على اعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب «الرسوم» الجمركية لدول مجلس التعاون وفقا للضوابط الحالية وتحال التعديلات الى اقترحتها لجنة التعاون الصناعي الى لجنة الاتحاد الجمركي لدراستها.

وفيما يتعلق بمشروع سكك حديد دول المجلس اشار الى ان الوزراء اطلعوا على قرارات لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول المجلس في اجتماعها الـ17 بشأن مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون موضحا أنهم وافقوا على عدة قرارات منها ان تقوم الامانة العامة بالتنسيق مع الدول الاعضاء والبنك الدولي للتحضير لنطاق الخدمات والشروط المرجعية لإعداد دراسة لإنشاء الهيئة الخليجية لسكة حديد دول المجلس.

واضاف انه تم التشديد على الدول الاعضاء بأهمية التنسيق فيما بينها ومع الامانة العامة بشان نقاط التقاء المسار فيما بين دول المجلس والموافقة على انضمام الدول الاعضاء والامانة العامة لمجلس التعاون لعضوية المنظمة الحكومية الدولية للنقل الدولي بالسكك الحديدية «اوتيف» والتوصية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون بالموافقة على ابرام مذكرة تفاهم لعضوية المنظمة.

وعن قانون النظام الموحد لحماية المستهلك بدول المجلس اوضح الشيخ سالم بانه تم الاتفاق على رفعه والتوصية للمجلس الوزاري في دورته التحضيرية بالموافقة على رفع القانون لمقام المجلس الاعلى في دورته الـ34 لاعتماده والعمل به بصفة الزامية.

وبشان النظام الاساسي للهيئة القضائية اتفق الوزراء على دعوة اللجنة المختصة للانتهاء منه ورفعه الى مقام المجلس الاعلى في دورته المقبلة بشهر ديسمبر المقبل في دولة الكويت وعلى مشروع القواعد الموحدة لإعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وفقا للصيغة المعدلة وتشكيل لجنة فنية دائمة من الجهات المعنية في الدول الاعضاء لمتابعة تطبيق هذه القواعد بعد اعتمادها ومعالجة أي معوقات قد تحد من تنفيذها وان تستمر الامانة العامة بمخاطبة الجهات الرسمية بالدول الاعضاء على متابعة تطبيق القواعد الحالية المعتمدة من قبل المجلس الاعلى في دورته السابقة.

وفيما يتعلق بطلب مركز التحكيم التجاري لدول المجلس تعديل المادة التاسعة «تسوية المنازعات» من اتفاقية تأسيس مؤسسة الخليج للاستثمار فقد قرر وزراء مالية التعاون عدم الموافقة على طلب المركز.

مصر على

وأكد التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب أنه لن يقبل بمنع أنصاره من دخول ميدان التحرير، كما أكدت حركة شباب ضد الانقلاب أن أعضاءها سيحتفلون بذكرى انتصار السادس من أكتوبر في الميدان الواقع بقلب القاهرة، وذلك بعد ساعات من إغلاق السلطات للميدان الذي شهدت أطرافه اشتباكات أمس الأول، بعدما حال الأمن دون دخول معارضي الانقلاب من مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي ودون تظاهرهم بداخله.

ودعا التحالف أنصاره إلى الاحتشاد الأحد في ميدان التحرير ضمن الفعاليات التي أطلق عليها اسم «القاهرة عاصمة الثورة» للاحتفال بذكرى الحرب التي خاضتها مصر ضد إسرائيل عام 1973 ونجحت خلالها في استعادة السيطرة على المجرى الملاحي العالمي لقناة السويس فضلا عن استعادة جزء من شبه جزيرة سيناء.

وقال التحالف -الذي يضم قوى وأحزابا إسلامية يتقدمها حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الإسلامية- إن ميدان التحرير، الذي كان القلب النابض لثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس المخلوع حسني مبارك بعد ثلاثة عقود قضاها في السلطة، «هو ملك لكل المصريين ولن نقبل أن يمنعنا أحد من الاحتفال بالنصر واستكمال ثورتنا في كل ميادين مصر».

وكانت القاهرة قد شهدت أمس الأول، مسيرات عدة شارك فيها الآلاف من مؤيدي مرسي، وتوجه بعضها إلى ميدان التحرير لكن قوات الجيش والشرطة تصدت للمتظاهرين، وهو ما تكرر مع مسيرات حاولت الاقتراب من قصر الاتحادية الرئاسي ومحيط وزارة الدفاع فضلا عن ميدان رابعة العدوية.

بدورها، أعلنت السلطات عن إغلاق ميدان التحرير وكذلك محيط قصر الاتحادية أمام حركة السيارات ابتداء من اليوم ولمدة ثلاثة أيام، مرجعة ذلك -حسب ما نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الحكومية عن مصدر عسكري- «إلى الاحتفالات التي ستقام بالميادين في ذكرى السادس من أكتوبر».

في المقابل، دعت حركة «تمرد» المصريين إلى التظاهر بكثافة في ميادين مصر وخصوصا بميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية للاحتفال بذكرى نصر أكتوبر.

بدورها، حذرت وزارة الداخلية المصرية من أي محاولات تعكر أجواء احتفالات شعب مصر بذكرى الانتصار في حرب أكتوبر مؤكدة انها ستتصدى بكل حزم لجميع مظاهر الخروج عن القانون والعنف.

وذكرت الداخلية في بيان أن أجهزتها تكشف متابعاتها الأمنية في ضوء الاشتباكات التي شهدتها عدد من المناطق بمحافظة القاهرة أمس خلال بعض المسيرات المحدودة التي نظمتها جماعة الاخوان وقتل فيها خمسة أشخاص وأصيب 39 آخرون.

السودان : أنباء

المواجهات الأخيرة.

وأشارت إلى أن المصابين الذين يتمكنون من وصول مستشفيات البلاد المختلفة، وهم في حالة عصبية، يتم حرمانهم من حقهم الإنساني الأساسي المتمثل في حق النفاذ الى الرعاية الصحية.

وتحدثت ناشطة في وقت سابق عن تعرضها للتعذيب من قبل السلطات السودانية لدى محاولتها تصوير الاحتجاجات.

وتقلل الحكومة السودانية من عدد القتلى والمصابين في الأحداث الأخيرة، وتتهم وسائل الإعلام بالمبالغة.

واندلعت أعمال عنف منذ عشرة أيام احتجاجاً على رفع الدعم عن أسعار الوقود، وهو ما رفضت الخرطوم التراجع عنه لضرورات الإصلاح.

من جهة أخرى وفي تطور لافت للخلافات داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، شرعت قيادة الحزب في خطوات عملية لمحاسبة الموقعين على مذكرة الإصلاحيين من داخل الحزب والتي أعلنوا فيها رفضهم لاستخدام العنف ضد المتظاهرين.

وبدأت لجنة في حزب المؤتمر الوطني في السودان تحقيقاً مع من وردت أسماؤهم في المذكرة الشهيرة، في وقت أعلنت فيه ما تعرف بمجموعة الحراك الإصلاحي داخل المؤتمر الوطني جاهزيتها لمواجهة السيناريوهات المحتملة كافة، مؤكدة عدم استطاعة أي جهة محاسبتها.

وأصدر الرئيس البشير قراراً، أمس الأول الجمعة، بتشكيل لجنة تنظيمية للتحقيق ومحاسبة الموقعين على المذكرة والتي تم تداولها وتوزيعها خارج الأطر التنظيمية لحزبه، مما يخدم الساعين لإسقاط النظام وزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، والنيل من وحدة الصف داخل حزب المؤتمر الوطني، حسب منطوق القرار.

وأوكل القرار رئاسة لجنة التحقيق للقيادي في الحزب ورئيس البرلمان، أحمد إبراهيم الطاهر، وينوب عنه الدكتور عوض أحمد الجاز، على أن ترفع هذه اللجنة نتائج التحقيقات وتوصياتها خلال أسبوع.

وفد كويتي

المسؤولين الأمريكيين جاءت نتيجة الزيارة الناجحة التي أجراها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد للعاصمة الأمريكية واشنطن مؤخرا وتشديد سموه خلال لقائه الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أهمية اغلاق هذا الملف وعودة ابني الكويت لأحضان وطنهما سالمين.

وأكد الشيخ سالم الصباح الأهمية القصوى التي يوليها صاحب السمو أمير البلاد لهذه القضية ومتابعته الشخصية والمستمرة لتطوراتها وما يتم التوصل اليه بين الجانبين الكويتي والأمريكي في هذا الشأن.

ووصف المحادثات التي اجراها الوفد الكويتي مع الجانب الامريكي بانها كانت «مثمرة وبناءة» في اطار المساعي المنشودة لاعادة ابني الكويت فوزي العودة وفايز الكندري.

وقال السفير ان الجانبين الكويتي والامريكي اتفقا على استمرار التباحث بينهما وصولا الى تحقيق هدف الكويت بالافراج عن المعتقلين لافتا الى التاكيد على أن هذه القضية هي من أولويات القيادة الكويتية وأنها تقع على قمة أجندة أعمال السفارة في تعاملها مع الادارة الامريكية.

إحالة 8 مسؤولين

واوضحت المصادر ان الذين شملتهم القرارات الصادرة بالإحالة الى التقاعد هم مدير إدارة في مكتب مجلة الوعي الاسلامي فيصل العلي والمشرفون في دور القرآن الكريم بإدارة الدراسات الاسلامية وهم هيا الصليبي وهدى المطوع وموضي العميري ووفاء البعيجان ومحمد الدوسري وخالد العوض واحمد الشرقاوي.

واعتبرت المصادر ان هذا القرار جاء بهدف ضخ الدماء الشابة والجديدة في الوزارة وذلك بهدف تطوير العمل والتقدم به الى مستويات تنسجم مع روح خطة واستراتيجية الوزارة.

الكهرباء تؤمن

العقود ومنها ثلاثة عقود لأعمال الحراسة وأمن المواقع للعديد من منشآت الوزارة بكلفة اجمالية تجاوزت ثمانية ملايين دينار.

وذكر ان الهدف من تلك العقود الثلاثة هو تأمين منشآت الوزارة و محطات التحويل ومنع التعديات والسرقات مضيفا ان الجسار وقع ايضا عقودا لصيانة اجهزة الوزارة بقيمة بلغت اربعة ملايين دينار.